

بنهاية شهر يوليو الماضي

خام دبي يرتفع لأعلى مستوى في 5 أشهر.. وإنتاج روسيا يتجاوز هدف أوبك+



قالت مصادر بقطاع النفط أمس الإثنين، إن متوسط سعر خام دبي، كما تعرضه منصة ستاندراند بورز جلوبال بلائس للتسعير، ارتفع في يوليو تموز إلى 43.278 دولار للبرميل، أعلى مستوياته منذ فبراير.

ويحدد منتجو الشرق الأوسط أسعار البيع الرسمية لخاماتهم في كل شهر قياساً إلى متوسطات خامي سلطنة عمان ودبي.

وغيرت أرامكو السعودية معيار أسعار البيع الرسمية لخاماتها في الشحنة المتجهة إلى آسيا من أكتوبر 2018 إلى متوسط بلائس

دبي، والعقود الأجلة للخام العماني ببورصة دبي للطاقة، وعلى صعيد متصل، تفيد حسابات رسمية من واقع بيانات بورصة دبي للطاقة أمس الإثنين، أن سعر البيع الرسمي للخام العماني في سبتمبر سيزيد 2.04 دولار إلى 43.62 دولار للبرميل.

وحسب سعر البيع الرسمي لخام دبي، المحدد بخمسة 80 سنتاً عن الخام العماني في بورصة دبي للطاقة، عند 42.82 دولار للبرميل، على الجانب الآخر، أفادت بيانات لوزارة الطاقة الروسية، أن إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز زاد

إلى 9.37 مليون برميل يوميا في يوليو، متجاوزاً هدف إنتاج البلاد بموجب اتفاق عالمي. وكان الإنتاج 9.32 مليون برميل يوميا في يونيو. ومن المقرر أن يبدأ في أغسطس تقليص تخفيضات الإنتاج المتفق عليها بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجي كبار آخرين من بينهم روسيا.

وبالأطمان، ارتفع إنتاج النفط ومكثفات الغاز الروسي إلى 39.63 مليون طن في يوليو تموز من 38.16 مليون في يونيو، حسب ما ذكرته إنترفاكس.

ويعتبر ذلك أنه باستبعاد مكثفات

موسكو بخفض إنتاجها إلى حوالي 8.5 مليون برميل يوميا بين مايو أيار ويوليو تموز لدعم أسعار النفط. وتنتج روسيا عادة 700 إلى 800 ألف برميل يوميا من مكثفات الغاز، ويعني ذلك أنه باستبعاد مكثفات

الغاز، تكون روسيا قد أنتجت حوالي 8.67 مليون برميل يوميا من النفط الخام في يوليو. ويبدأ تقليص التخفيضات من أغسطس بفضل تعاف في أسعار النفط. وقالت روسيا إنها ستزيد إنتاجها النفطي 400 ألف برميل يوميا.

وبلغت صادرات النفط الروسية إلى خارج الاتحاد السوفيتي السابق 15.72 مليون طن الشهر الماضي، منخفضة 27.1% مقارنة مع يوليو 2019. يعادل ذلك 3.72 مليون برميل يوميا، بحسب إنترفاكس.

وسجل إنتاج روسيا من الغاز الطبيعي 50.33 مليار متر مكعب في يوليو، بانخفاض 7.9% عنه قبل سنة.

أعطت نظرة سلبية لأقوى اقتصاد بالعالم

فيتش تخفض تصنيف الآفاق الاقتصادية الأمريكية من مستقر إلى سلبي



خفّضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني درجة الآفاق الاقتصادية للولايات المتحدة من «مستقرة» إلى «سلبية»، على خلفية «التدهور المستمر للمالية العامة».

وعلى الرغم من إبقائها التصنيف الائتماني للولايات المتحدة في أعلى درجة «أيه آيه أنه»، أشارت الوكالة إلى «غياب خطة ذات مصداقية لتصحيح أوضاع المالية العامة».

وشددت وكالة التصنيف الائتماني في بيان على أن «عجز المالية العامة وارتفاع الدين كانا في مسار تصاعدي قبل بداية الصدمة الاقتصادية» التي سببها تفشي فيروس كورونا المستجد.

وذكرت الوكالة أن الدين العام لأكثر قوة اقتصادية في العالم هو الأكبر بين الدول التي تحظى بأعلى تصنيف ائتماني.

وحسب تقديرات «فيتش» ستخطئ نسبة الدين العام 130% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي بحلول العام 2021.

وتابعت الوكالة أن هذه النسبة يمكن أن تستقر مؤقتاً اعتباراً من العام 2023، إذا ما عادت أزعدة الموازنة إلى مستويات ما قبل الجائحة شرط بقاء معدلات الفائدة عند مستويات متدنية للغاية.

كما توقّعت الوكالة ارتفاع تكلفة القطاع الصحي والضمان الاجتماعي على المدى المتوسط. ودخلت الولايات المتحدة رسمياً في ركود اقتصادي مع تسجيل إجمالي ناتجها المحلي انكماشاً في الفصلين الأولين من العام 2020.

ويأتي تخفيض درجة الآفاق الاقتصادية للولايات المتحدة في توقيت تواجه فيه السلطات صعوبات كبيرة في السيطرة على تفشي وباء كوفيد-19. وتتسارع وتيرة عدوى الوباء في جنوب البلاد وغربها منذ نهاية يونيو. وقد حذرت الاحتياطي الفيدرالي (المصرف المركزي الأمريكي) هذا الأسبوع بأن التدابير الجديدة لاحتواء الوباء في البلاد بدأت تجنّب الانتعاش الاقتصادي.

تقدم متوقع في مباحثات التجارة البريطانية الأمريكية



وزيرة التجارة البريطانية

قال المتحدث باسم مكتب الممثل التجاري الأمريكي، إن ليز تروس، وزيرة التجارة البريطانية، ستلتقي كبار المسؤولين الأمريكيين في واشنطن خلال الأيام المقبلة لتقييم مدى التقدم الذي إحرازه بشأن التوصل لاتفاق للتجارة الحرة بين البلدين.

ومن المقرر أن تلتقي تروس مع الممثل التجاري الأمريكي روبرت لايتهايزر اليوم الثلاثاء، حسب ما قال مكتبه.

وتحرص بريطانيا بعد مغادرة الاتحاد الأوروبي في يناير على الاعتماد على نفسها، وبدأت سلسلة من المفاوضات التجارية مع دول أخرى مع إعطاء أولوية للولايات المتحدة.

وقالت تروس من قبل إنه لا يوجد جدول زمني محدد لمفاوضات بريطانيا التجارية مع الولايات المتحدة.

وأضافت أن المفاوضات البريطانية حققت تقدماً كبيراً جداً، على الرغم من إجراء المحادثات عبر الفيديو بسبب تفشي فيروس كورونا.

وقالت تروس أمام لجنة برلمانية في يونيو «لن نتعجل التوصل لاتفاق ولا يوجد موعد

نهائي، سنكون صامتين في الضغط من أجل مصلحتنا». ولم ترد السفارة البريطانية في واشنطن على طلبات للتعليق. وكانت صحف عالمية قد ذكرت في أواخر شهر يوليو أن الحكومة البريطانية تخلت عن آمال التوصل لاتفاق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية في الثالث من نوفمبر مع إحياء المسؤولين بالولوم في بطء تحقيق تقدم بشأن ذلك والانتهاج منه بأسرع ما يمكن.

الذهب يسجل أعلى تسوية بتاريخه محققاً مكاسب شهرية 10 بالمئة



ارتفعت أسعار الذهب مستوى قياسي جديد عند تسوية تعاملات نهاية يوليو، مسجلة أكبر ارتفاع شهري منذ 2016 مع مخاوف الوباء.

جاء أداء المعدن الأصفر مع تراجع الأسهم الأمريكية خلال التعاملات وهبوط الدولار قبل أن يتحول للارتفاع لكنه لا يزال قرب أدنى مستوى في عامين.

وكشفت بيانات اقتصادية عن تراجع ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة خلال الشهر الجاري بأكثر من التوقعات، في حين ارتفع الإنفاق الشخصي للأفراد خلال الشهر الماضي.

وأدى الارتفاع في حالات كورونا في الولايات المتحدة إلى إضعاف آمال تعافي الاقتصاد سريعاً، مما دفع المستثمرين نحو الأصول الآمنة مثل الذهب.

وعند التسوية، ارتفع سعر العقود الآجلة لمعدن الذهب لتسليم ديسمبر بنحو 1 بالمائة أو ما يوازي 19.10 دولار ليصل إلى 1985.90 دولار للاوقية.

الصين تقترب من لحظة «ليمان برادرن»



يُنظر إلى كبار اللاعبين الماليين في «ول ستريت»، إلى حد كبير كجزء من الحل للاقتصاد الذي دمره فيروس كورونا.

وبعد تضررهم من انهيار بنك «ليمان برادرن» والركود الكبير منذ أكثر من عقد مضى، اضطرت البنوك إلى تقليص الأعمال التي تعتبر محفوفة بالمخاطر إضافة إلى تطهير ميزانياتها العمومية.

لكن في ظل هذه الأزمة، لم يعد هؤلاء هم المشكلة، وفقاً لتقرير نشرته وكالة «بلومبرج أوبجيو» للكاتبين الاقتصاديين «شولي رن» و«آنجانج تريفيدي».

ولا يمكن قول الشيء نفسه عن الصين، حيث كانت البنوك وشركات التأمين الصينية ضحايا بكين، من خلال مطالبتهم بإقراض المحتاجين والتخلي عن الأرباح ودعم غريبة الحيوانات في أسواق رأس مالها التي تبلغ قيمتها تريليون دولار.

لكن إلى جانب السماسرة، لا تزال هذه المجموعة سائلة الذكر مضطربة بعيداً عن كونها ركائز قوية للنظام المالي، وإذا كان أي شيء، فإن «كوفيد-19» قد قادم مخاطر الائتمان.

وستحدث لحظة «ليمان» الصينية، عندما تعبر الأحداث المعزولة الخط لتصبح ذو تأثيرات نظامية، وليس عليك سوى الاختباء حينها.

وفي يوم الجمعة الماضي، سيطر المنظّمون على 9 شركات مضطربة خاضعة لإمبراطورية الملياردير «شياو جيانهاو» المنهارة «تومورو هولدينج» بإجمالي أصول تصل إلى 1.2 تريليون يوان (171.5 مليار دولار). وتعتبر «تومورو هولدينج» واحدة من أكبر الشركات التي تم السيطرة عليها في تاريخ الصين الحديث.

وقالت الجهة المنظمة للتمائيات إنها كانت مصممة على التخلص من الممارسات غير القانونية وغير الصحيحة، ووجدت أيضاً أن الشركات كانت تزور مصادر التمويل وتستفيد من نفس الأصول لصالح قروض متعددة.

وتأتي عمليات الاستحواذ بعد عام من الاستيلاء على شركة «باوشانغ

التامين والأوراق المالية في الصين، كما وصيها. ومن الناحية النظرية، سيدفعون نحو تقليص الشركات المتفجرة وتحويل الأصول إلى سيولة نقدية.

وإذا احتاجت بكين في أي وقت لإقراضهم جميعاً، فستكون التكاليف باهظة، وإذا لم يكن الأمر كذلك فلن يكون أمام شركات التامين خيار سوى التخلص من الأصول، الأمر الذي قد يهدد السوق الأوسع. وحتى الآن، فشلت بكين في إزالة الإمبراطوريات المالية المزعجة.

وفي غضون العامين اللذين تم فيها الاستيلاء على المشتري لغنادق ومنتجعات والدورف أستوريا في نيويورك على الشركة الصينية المتخلص من أصولها والعثور على مستثمرين استراتيجيين إلى عملية طويلة ومؤلمة.

ويرما يكون الوقت قد حان لبكين لكي تواجه مخاوفها وترك بعض الشركات تسقط إلى الهاوية. ومن خلال القيام بذلك، قد تكون قادرة في النهاية على إنقاذ الأمور المهمة حقاً.

بئك»، عندما كتبنا - كما تقول الكاتبتين - أن مخاطر الطرف المقابل ومخاطر الملاءة المالية قد تحققت. وحاول المنظّمون آنذاك القول إن الحلول كانت تقدم مرة واحدة فقط.

ومع ذلك، فإن الأحداث الأخيرة تشير إلى أن هذه القضايا أصبحت ماسة وتزايدت، وفي مرحلة ما، سيتم تعطيل سلسلة الإقراض والسيولة. وأجتمعت بكين مرة أخرى عن السماح للسوق بتسعير هذه الاحتمالات.

ويمكن النظر إلى «هواشيا للتمائين على الحياة»، كمثل، فعلى مدى العقد الماضي، من خلال البيع المكثف لأصول الإذخار ذات العائد المرتفع، أصبحت رابع أكبر شركة تأمين في الصين مع ما يقرب من 600 مليار يوان من إجمالي الأصول في نهاية عام 2019. وبلغت نسبة الأصول إلى حقوق الملكية حوالي 26 مرة. وليس من الصعب تخيل عمليات شطب أصول كبيرة خلف الأبواب المغلقة.

ومع تأثيرات «كوفيد-19» على الشركات المتفجرة خلال الربع الثاني، دفعت أسوأ اضطرابات للسندات في عقد المستثمرين لتحمل الخسائر حتى

السعودية والإمارات الأكثر استثماراً بالخارج بين دول الخليج



تصدرت السعودية قائمة أكبر الدول الخليجية المستثمرة في الخارج بحصة بلغت 49% خلال الربع الثاني من العام الجاري، وفقاً لتقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان».

وحلت السعودية أيضاً ضمن أكبر خمس وجهات مستهدفة بالاستثمار الخليجي خلال الفترة 1،1%، وذلك إلى جانب أربع وجهات أخرى وهي أوزبكستان ومصر وأستراليا وجنوب إفريقيا، بحصص بلغت 25 و10 و6 و5% على التوالي، علماً بأن الوجهات الخمس استحوذت على نحو 57% من مجمل التكلفة الاستثمارية للمشاريع.

ويشير ذلك إلى تغير في وجهات الاستثمار مقارنة بالربع الأول من العام الماضي التي كانت قائمته تضم الصين، والولايات المتحدة، والعراق، والأردن، والبحرين، وفقاً لجريدة الاقتصادية.

ووفقاً للتقرير، بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الصادرة من

دول مجلس التعاون الخليجي في دول العالم خلال الفترة 70 مشروعا، بتكلفة استثمارية 4.9 مليار دولار.

والبحرين حصة 38% ثم البحرين 10% ثم قطر 2% والكويت 1% بينما لم يتم رصد استثمارات من عمان.

ورصد التقرير الفصلي، ارتفاع حصتي الإمارات والبحرين مقابل تراجع حصة قطر من مجمل الاستثمارات، خلال الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من العام الماضي.

وأوضحت «ضمان» أن الاستثمارات الخليجية الخارجية تركزت في خمسة قطاعات أساسية هي «النفط والغاز»، و«الطاقة المتجددة»، و«الخدمات المالية»، و«النقل والتخزين»، و«الأغذية والمشروبات»، ونسب بلغت 25 و19 و16 و11 و8% على التوالي، وبحصة إجمالية تزيد على 80% من مجمل التكلفة الاستثمارية للمشاريع.

وأشارت إلى أن قطاعات المعدات الصناعية، والفحم والنفط والغاز، والمنتجات الاستهلاكية، والفنادق والسياحة، والاتصالات جاءت في المقدمة من حيث أعلى نسب هيوط في قيمة الاستثمارات الخليجية الموجهة إليها.

وعلى صعيد مشاريع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية في الفترة نفسها، فقد صنفت الإمارات على أنها الأكثر جذباً للمشاريع الخليجية، تليها السعودية، ثم البحرين، والكويت، وقطر، وعمان.

ووفقاً للتقرير الفصلي، ارتفع ارتفاع حصتي الإمارات والبحرين مقابل تراجع حصة قطر من مجمل الاستثمارات، خلال الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من العام الماضي.

وأوضحت «ضمان» أن الاستثمارات الخليجية الخارجية تركزت في خمسة قطاعات أساسية هي «النفط والغاز»، و«الطاقة المتجددة»، و«الخدمات المالية»، و«النقل والتخزين»، و«الأغذية والمشروبات»، ونسب بلغت 25 و19 و16 و11 و8% على التوالي، وبحصة إجمالية تزيد على 80% من مجمل التكلفة الاستثمارية للمشاريع.